

## اعلان راج

صادر من دائرة تسجيل عجولون

مطروح للبيع بالزيادة المئوية خمس حصص من خمس عشرة حصة من كامل قطعتي الارض رقم ٩٢ و ٦٧ من حوض لجب رقم ٧ وقلمة الربيض رقم ١٣ من اراضي عجولون المسجلة باسم المدين عيسى المذيب النجم والموضوعة تأمينا للمدين . وقد رست الزيادة على الطالب الاخير فرح الجريس عويس بمبلغ مائة جنيه فلسطيني . فمن يرغب في الشراء وضم ٣٠ / . فليراجع دائرة تسجيل عجولون خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

## اعلان راج

صادر من دائرة تسجيل عجولون

مطروح للبيع بالزيادة المئوية حصة واحدة من حصتين من كامل القطعة رقم ١١٩ من حوض الساخنة رقم ١٤ من اراضي عنجرة المسجلة باسم المدين سميد المي العيسى من عنجرة والموضوعة تأمينا للمدين . وقد رست الزيادة على الطالب الاخير يوسف الجريس عويس بمبلغ خمسين جنيها فلسطينيا . فمن يرغب في الشراء وضم ٣٠ / . فليراجع دائرة تسجيل عجولون خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

## اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل دير ابي سميد

مطروح للبيع بالزيادة المئوية ١٩ حصة من اصل ٣٣ حصة من كامل قطعة الارض رقم ٥ من حوض الزقوت رقم ١٢ من اراضي قرية بيت يافا المسجلة باسم المدين صالح الاحمد الجيسن والموضوعة تأمينا للمدين . فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل دير ابي سميد خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

## سفر فخامة رئيس الوزراء

للمناسبة سفر فخامة رئيس الوزراء الى القاهرة لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية فقد صدرت الارادة السلبية بالموافقة على قيام فخامة قاضي القضاة ووزير المعارف الشيخ فهمي الهندي هاشم باعمال رئاسة الوزراء ووزارتي الخارجية والدفاع بالنسبة لمدة غياب فخامته .

مطلبة الاستقلال العربي - عمان



# الجريدة الرسمية

## الملك الحسين بن عبد الله الثاني

عمان : الاربعاء ٨ محرم سنة ١٣٦٥ الموافق ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٥ - العدد ٨٤٣ -

## عدد ممتاز

## صحيفة

## صحيفة

اعلان ( يتعلق بتصديق القوانين المؤقتة من قبل المجلس التشريعي العالي )  
 قانون رقم - ١٧ لسنة ١٩٤٥ ( قانون معدل لقانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ )  
 قانون رقم - ٢٣ لسنة ١٩٤٥ ( قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٤ )  
 قانون رقم - ٢٤ لسنة ١٩٤٥ ( قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٣٦ )  
 قانون رقم - ٢٥ لسنة ١٩٤٥ ( قانون معدل لقانون نقل الركاب والبضائع في الجو لسنة ١٩٣٦ )  
 قانون رقم - ٢٦ لسنة ١٩٤٥ ( قانون لفرض ضريبة على بعض الدخل غير التابع للضريبة وتنظيم جبايتها ) ٤١٤-٤٢٥  
 مناطق ضريبة الدخل ٤٢٥



هكذا من الله جل

## القوانين والنظم

## اعلان

بمعلق بتصديق القوانين الموقرة التالية من قبل المجلس التشريعي المالي

يعلن ان القوانين الموقرة التالية قد اُحيلت - عملاً بالمادة ٤١ من القانون الاساسي - الى المجلس التشريعي المالي فالت منه في جلساته المنعقدة بتاريخ ٥ و ٨ و ١١ من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٤٥ قبولاً، وبات كل منها بشكله المدرج في الجريدة الرسمية قانوناً نهائياً.

اسم القانون	رقم	سنه	عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه	ملاحظات
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥ المالية	١	١٩٤٥	٨١٥	
قانون معدل لقانون تسوية الاراضي	٢	-	٨١٦	
ذيل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣	٣	-	٨١٦	قام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٥ مقام هذا القانون .
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣	٤	-	٨١٨	
قانون الضرائب الاضافية لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ المالية	٥	-	٨١٨	
قانون منظم لخدمات ماعين المدينة	٦	-	٨٢٠	
قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ المالية	٧	-	٨٢٢	التي هذا القانون حيث ادمج مع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥
قانون معدل لقانون المصرف الزراعي التعاوني	٨	-	٨٢٣	
قانون تخصيص مرتب تقاعد للجندي علي شريف المي	٩	-	٨٢٥	
قانون لتمديد مدة المجلس التشريعي	١٠	-	٨٢٧	
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥ المالية	١١	-	٨٢٨	
قانون معدل لقانون البلديات	١٢	-	٨٢٨	
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥ المالية	١٣	-	٨٢٩	
قانون معدل لقانون التقاعد	١٤	-	٨٣٠	
قانون للإتحادات والمنازعات التجارية	١٥	-	٨٣١	
قانون معدل لقانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧	١٦	-	٨٣١	
قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ المالية	١٨	-	٨٣٣	ادخل المجلس التشريعي بعض التعديلات على هذا القانون الموقت وقد اعيد نشره في هذا العدد من الجريدة الرسمية بشكله الاخير .

اسم القانون	رقم	سنه	عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه	ملاحظات
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل	١٩	١٩٤٥	٨٣٦	
قانون معدل لقانوني المطابع والمطبوعات العثمانيين	٢٠	-	٨٣٧	
قانون معدل لذيل قانون ضريبة الدخل	٢١	-	٨٣٧	قام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٥ مقام هذا القانون

وكيل رئيس الوزراء  
نهي هاشم

عملاً بالمادة ٤١ من القانون الاساسي اُحيل القانون الموقت المعدل لقانون تسجيل الشركات (القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٥) والمذكور في العدد ٨٣١ من الجريدة الرسمية الى المجلس التشريعي المالي لقرار في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/١١/١٩٤٥ والتصديق عليه بنصه التالي الذي عرض فيه على صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم تفضل ايده الله بالموافقة عليه .

وكيل رئيس الوزراء  
نهي هاشم

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن .

بمقتضى المادة ١٩ من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/١١/١٩٤٥

لصادق على القانون التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤٥

قانون معدل لقانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

١ - حمي هذا القانون ( قانون تعديل قانون تسجيل الشركات ) وبمشر أنه معمول به من تاريخ ١٦ تموز سنة ١٩٤٥

٢ - يسمى هذا القانون ( قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ بالقانون الاساسي )

٣ - تلغى المادة الرابعة من القانون الاساسي ويستأض عنها بما يلي :

٤ - يجب على جميع الشركات المؤسسة في خارج شرق الاردن ، والشركات المساهمة المؤسسة في شرق الاردن ، وسائر الشركات التي اُحد مؤسسها او مديرها او اعضائها اجنبي ، التي ترغب في ان تتعامل اعمالها في شرق الاردن ان تقدم اربع صور عن انظمتها الى مجلس الوزراء للتصديق عليها وان تحصل على اجازة من ذلك المجلس لتباشر اعمالها . وتقدم تلك الاجازة الى وزارة الداخلية لتسجيل بعد ان تكون قد دفعت الرسوم المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون وتسلم بعد التسجيل صورة عن لوائح المعددة

هكذا من الله جل



الى مؤسسي الشركة ومن ثم يصرح اليها مباشرة اعمالها في شرق الاردن .

ب - يجب على الشركات المؤسسة في شرق الاردن ، عدا عن الشركات المساهمة وسائر الشركات التي احد مؤسسيها او مدبريها او اعضائها اجنبي ، التي ترغب في ان تصاغل اعمالها في شرق الاردن ان تقدم صورتين عن انظمتها الى وزارة المدلية للتصديق عليها وتحصل على اجازة من تلك الوزارة لتباشر اعمالها . تسجل تلك الشركة في وزارة المدلية بعد ان تكون قد دفعت الرسوم المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون وتسلم بعد التسجيل صورة عن المواد المصدقة الى مؤسسي الشركة ومن ثم يصرح اليها مباشرة اعمالها في شرق الاردن .

مادة خاصة - يلغى تسجيل جميع الشركات او الشركات التجارية التي سجلت في وزارة المدلية اعتبارا من ١٦ تموز سنة ١٩٤٥ وهو تاريخ العمل بقانون تعديل قانون تسجيل الشركات هذا وتقدم الطلبات للحصول على اجازة مباشرة اعمالها في شرق الاردن وتسجيل تلك الشركات وفقا لاحكام هذا القانون . فاذا ووفق على طلبات التسجيل هذه فلا تستوفي رسوم اخرى ، اما اذا ارفضت تلك الطلبات فتدفع الرسوم المدعوة سابقا .

١٦ ذو الحجة سنة ١٣٦٤ الموافق ١٩٤٥/١١/٢١  
 وزير التجارة      وزير المدلية  
 نقولا غنم      مسلم المطار  
 رئيس الوزراء  
 ابراهيم

( عبد الله )

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

يعتقضي المادة ١٩ من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٨ .  
 لصادق على القانون التالي ونأمر بإصداره .

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٥

قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٤

١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٤ ويعمل به بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تضاف المادة التالية الى قانون وقاية الصيد لسنة ١٩٣٤ :

٤ - يمنع متعمداً صيد الثورلان بصقها بالركبات الميكانيكية في أي وقت كان خلال السنة وكل شخص يخالف احكام هذه المادة يعاقب بالمقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون .

في ٢٦ ذو الحجة سنة ١٣٦٤ الموافق ١٩٤٥/١١/٢١  
 وزير المدلية      وزير الداخلية  
 مسلم المطار      مسلم المطار  
 رئيس الوزراء  
 ابراهيم

( عبد الله )

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

يعتقضي المادة ١٩ من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي العالي في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٩٤٥/١١/١١ .  
 لصادق على القانون التالي ونأمر بإصداره .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٥

قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٣٦

١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون العقاقير الخطرة ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تصبح المادة السادسة من قانون العقاقير الخطرة لسنة ١٩٣٦ المادة ١١٦ ، وتضاف الفقرة التالية اليها :

( ٢ - اذا وصل الى علم أي متصرف او قائم مقام بان اية عقاقير وردت في الفقرة ١١٦ من هذه المادة قد زرعت ومنعته فعليه ان يشخص حالا الى ذلك محل المزروع مصحوبا بتجويرن واذا شهد الشخيران بان تلك العقاقير قد زرعت فعلا فعليه ان يضبط ويغلق تلك المزروعات . وعلى المتصرف المذكور او ذلك القائم مقام ان ينظم تقريرا بالاجراءات التي اتخذها مبينا فيه نوع تلك المزروعات والمكان الذي زرعت فيه ، واذا امكن اسم صاحب تلك المزروعات ويرسل ذلك التقرير مع تقرير الشخيرين الى المدعي العام لاتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لاحكام هذا القانون )

في ١٦ ذو الحجة سنة ١٣٦٤ الموافق ١٩٤٥/١١/٢١ ( عبد الله )

وزير المدلية      وزير الداخلية      رئيس الوزراء  
 مسلم المطار      مسلم المطار      ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

يعتقضي المادة ١٩ من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي العالي في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٩٤٥-١١-١١ .  
 لصادق على القانون التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥

قانون معدل لقانون نقل الركاب والبضائع في الجو لسنة ١٩٣٦

١ - يسمى هذا القانون قانون تعديل قانون نقل الركاب والبضائع في الجو ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تضاف المادة التالية الى قانون نقل الركاب والبضائع في الجو لسنة ١٩٣٦ :

هكذا من الله جل

صحيفة

٤٤٥

٤٤٥

٤٤٦

٣٥ - لا يجوز اجراء خدمة جوية داخل شرق الاردن دون منح ترخيص بذلك من قبل مجلس الوزراء ويجوز لذلك المجلس ان يضع النظمه تتماثل بشروط منح هذه الرخص وعملية اجراء الخدمة الجوية والرسوم التي تستوفى من هذه الرخص وبصورة عامة لتطبيق احكام هذا القانون ،

في ١٦ ذو الحجة سنة ١٣٦٤ الموافق ١١/١١/١٩٤٥

(عبد الله)

وزير المواصلات  
عمر مطر  
رئيس الوزراء  
ابراهيم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .

بمقتضى المادة ١٩ من القانون الاساسي .

وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٨  
نصادق على القانون التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٥

قانون لفرض ضريبة على بعض الدخل غير التابع للضريبة بمقتضى قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣

وتنظيم جبايتها .

الفصل الاول - التمديد

١ - يسمى هذا القانون « القانون الموحد لذييل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ » ويحل محل القانونين الموقنين رقم ٣ و ٢١ لسنة ١٩٤٥ المنشورين في المديون ٨١٦ و ٨٣٧ من الجريدة الرسمية وبمعمل به اعتبارا من ١ آذار سنة ١٩٤٥

٢ - يكون للالفاظ والمبشرات التالية الواردة في هذا القانون الماني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تقى لفظة « المكلف » الشخص الذي تستوفى منه ضريبة الدخل بمقتضى احكام هذا القانون .

وتقنى عبارة « مأمور التقدير » اي موظف يمين بمقتضى المادة الثالثة من هذا القانون لاجراء اي تقدير تنطوي عليه احكام هذا القانون .

وتقنى عبارة « الدخل الخاضع للضريبة » مقدار ما يتبقى من الدخل الذي يجنيه اي شخص من الموارد المينة في المادة الخامسة من هذا القانون بعد ازالة ما ينطبق عليه من تنزيلات واعفاءات بمقتضى هذا القانون .

وتقنى عبارة « الشركة المساهمة » شركة مساهمة كما هي معرفة في قانون التجارة التجاري او اية شركة من نوع مماثل لها مسجلة او مؤلفة خارج شرق الاردن .

وتقنى « عبارة الشخص الفاعل الاهلية » اي شخص قاصر او منتهو او محجوب او محنون او فاقد الاهلية القانونية .

ولا تشمل لفظة « فردة الشركة المساهمة » او الشركة العادية .

وتقنى لفظة « الشركة العادية » اية شركة مؤلفة من شخصين او اكثر يشاطرون العمل بالاشتراك - غير

الشركة المساهمة المعرفة في هذا القانون - وتشمل جميع انواع الشركات المذكورة في قانون التجارة التجاري غير الشركة للمساهمة .

وتشمل لفظة « شخص » اية شركة مساهمة او شركة عادية او جمعية او هيئة من الاشخاص ممنوعة كانت او غير ممنوعة .

وتقنى لفظة « الضريبة » ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى هذا القانون .

وتقنى عبارة « سنة التقدير » مدة الاثني عشر شهرا التي تبدأ من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤٥ وكل مدة تليها مؤلفة من ١٢ شهرا .

#### الفصل الثاني - الادارة

٣ - يعهد بتطبيق هذا القانون وتنفيذ مقتضياته الى مدير الخزينة بمساعدة مأموري التقدير واي موظفين آخرين يرى لزوما لتسييرهم ويمتد مأمورو التقدير والموظفون الآخرون من موظفي وزارة المالية ويبينون بمقتضى انظمة الموظفين .

٤ - آ - على كل موظف يشتغل في تطبيق هذا القانون ان يشتر جميع المعلومات المتعلقة بدخل اي شخص والتي يحصل عليها بمقتضى وظيفته سرية ومكتومة .

ب - لا يكلف الموظف الذي يشتغل في تطبيق هذا القانون بان يبرز في محكمة ما اية وثيقة او ان يغني اية معلومات اذا كان قد اطلع على تلك الوثيقة او اتصلت به تلك المعلومات في اثناء وظيفته الرسمية الا ما كان منها ضروريا لاجل تنفيذ احكام هذا القانون او لاجل تعقب جرم ارتكب فيما يتعلق بضريبة الدخل .

ج - كل موظف يشتغل في تطبيق هذا القانون ويغني باي من المعلومات المذكورة في الفقرة ( آ ) من هذه المادة الى اي شخص غير ما كان منها لاجل تنفيذ احكام هذا القانون يكون عرضة للمعاقبة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه او بكنتا هاتين العقوبتين على ان لا تتخذ اجراءات بمقتضى هذا القانون الا وفقا لاحكام انظمة الموظفين .

#### ( الفصل الثالث - فرض الضريبة )

٥ - آ - مع مراعاة احكام هذا القانون تدفع ضريبة الدخل بالمدل المبين في هذا القانون عن سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤٥ وعن كل سنة تقدر عليها عن الدخل الخاضع للضريبة الذي تأتي لاي شخص عن السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة من ارباح اية حرفة او تجارة او مهنة او صنعة نشاطها ذلك الشخص في شرق الاردن بغض النظر عما اذا كان الشخص المذكور قد زاول عملا خلال سنة التقدير ام لم يزاوله .

ب - ان كل مبلغ قبض بموجب بوليصة تأمين مقابل اية خسارة في الارباح يؤخذ بين الاعتبار عند التثبت من مقدار الارباح .

٦ - اذا اقتنع مأمور التقدير بان شخصا ما اعتاد ان يقلل حساباته في يوم غير اليوم السابق لسنة التقدير مباشرة فيجوز للمأمور ان يسمح بان تحسب ارباحه من اجل التايث المقصودة من هذا القانون على اساس دخل السنة التي تنهي في اليوم الذي جرت المادة ان تقلل فيه حساباته ، على انه في كل حالة من هذه الاحوال يجب ان تقدر الضريبة وتستوفى عن كل سنة تالية على اساس مماثل .

#### ( الفصل الرابع - الاعفاءات )

٧ - يقضى من الضريبة بمقتضى هذا القانون :

آ - دخل اي شخص لا يزيد على ٢٠٠ جنيه للسطيني في السنة .

هكذا من المأهول

مصحفة

٤٤٥

٤٤٥

٤٤٦



- ب - الدخل الحاصل لأي حامل أسهم من أسهمه في شركة مساهمة دفعت الضريبة بمقتضى المادة ١٤ من هذا القانون والدخل الحاصل لأي شريك من حصته من أرباح شركة دفعت الضريبة بمقتضى المادة ٣٠ من هذا القانون .
- ج - الدخل التابع للضريبة بمقتضى أحكام ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ أو المعفى من الضريبة بمقتضى أحكام القانون المذكور .
- د - الدخل الناتج من الأعمال الزراعية أو تربية المواشي .
- هـ - دخل أية مؤسسة دينية أو خيرية أو تعليمية إذا كانت ذات مبنية عامة ودخل الأوقاف ذات الصبغة العامة بشرط أن ينحصر استعمال الدخل المذكور بأغراض وغايات المؤسسات أو الأوقاف المذكورة دون سواها وأن لا يوزع كليا أو جزئيا على أي شخص بشكل أرباح .
- و - أي جزء من الدخل الناتج من امتياز منحه الحكومة وأعفي بصراحة من الضرائب بمقتضى أحكام الامتياز المذكور .

#### الفصل الخامس - التبريلات

- ٨ - للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لشخص ما تنزل النفقات والمصروفات التي تكبدها ذلك الشخص كليا ومطابقا في سبيل إنتاج الدخل المذكور خلال السنة السابقة لسنة التقدير بما في ذلك :
- أ - المبالغ الواجب دفعها من قبل ذلك الشخص كعائدة عن مال اقترضه إذا اقتنع مأمور التقدير بأن تلك الفائدة هي مستحقة عن رأسمال استثمر في إنتاج الدخل .
- ب - بدل الإيجار الذي دفعه المستأجر عن أرض أو أبنية اشغلها من أجل إنتاج الدخل .
- ج - إذا استبدلت الآلات أو الماكينات التي يملكها المكلف والمستعملة من أجل إنتاج الدخل بمجرى تنزيل مبلغ متفق عليه من قبل مأمور التقدير ثمة الآلات والماكينات المستبدلة بعد أن يحسم من هذا الثمن مبلغ يمثل مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الذي حصل في قيمة الآلات أو الماكينات المستبدلة من جراء البلى والاستعمال مع أي مبلغ تنجم من بيع هذه الآلات أو الماكينات المستبدلة أو ثمن الماكينات الجديدة إنها كان المبلغ الأقل .
- د - أي مبلغ صرف على ترميم العقارات وإصلاح الآلات والماكينات المستعملة في إنتاج الدخل أو على تجديد أو تصليح أو تغيير أية أدوات أو آنية أو مواد استعملت في هذا السبيل .
- هـ - الديون المملوكة التي يثبت مأمور التقدير أنها هلكت خلال السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير والديون المشكوك فيها التي يحسم مأمور التقدير إلى حد قضاة أنها أصبحت ديونا هالكة خلال السنة المذكورة بقطع النظر عما إذا كانت تلك الديون المملوكة أو المشكوك فيها مستحقة الدفع قبل بداية السنة المشار إليها ديونا هالكة أو مشكوكا فيها يعتبر - من أجل الغايات المقصودة من هذا القانون - دخلا في تلك السنة .
- و - أي مبلغ يدفعه المستخدم ( بكسر الدال ) إلى مؤسسة أو صندوق للتقاعد أو للتوفير أو لضمان أو غير ذلك مما قد يوافق عليه وزير المالية .
- ز - عن استهلاك وتلف الأبنية أو الآلات أو الماكينات التي يملكها المكلف ويستعملها في سبيل إنتاج الدخل بمجرى تنزيل مبلغ يعادل نسبة مئوية من قيمتها الأصلية حسب ما يوافق عليه مأمور التقدير بشرط أن مجموع تلك المبالغ مضاعفة إلى مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الناجم عن الاستعمال والبلى قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون . يجب أن لا يزيد في أي حال من الأحوال على السكفة الأصلية التي اقتطعت المكلف على الأبنية أو الآلات أو الماكينات المذكورة .
- ح - رسوم رخص الصناعات أو أي رسم دفع لقاء رخصة الممارسة أية مهنة أو صناعة .

٩ - للتوصل إلى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص لا يسمح بإجراء تنزيل على

- أ - النفقات المنزلية أو الخصوصية .
- ب - أية مصروفات أو نفقات لم تنفق لأجل إنتاج الدخل بصورة مطلقة .
- ج - أي رأسمال سحب أو أي مبلغ استعمل أو ينوي استعماله كإسثمار .
- د - تكاليف التحسينات .
- هـ - أية خسائر أو نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين أو عقد للتأمين عن أضرار .
- و - بدل الإيجار أو تكاليف الإصلاح عن أي محل أو قسم منه ما لم يدفع أو يصرف في سبيل إنتاج الدخل .
- ز - أية مبالغ دفعت أو كانت عرضة للدفع عن أية ضريبة أو رسم غير ما ذكر في المادة الثامنة من هذا القانون .

#### الفصل السادس - أحكام خاصة

- ١٠ - بالرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون بقدر دخل شركات التأمين كما يلي :
- أ - إذا كانت شركة مساهمة من الشركات التي تتعامل إشغال التأمين بصورة عامة بجني أرباحها أو مكاسبها في شرق الأردن أو بجني قسما من تلك الأرباح والمكاسب في شرق الأردن والقسم الآخر خارج شرق الأردن فإن أرباح الشركة ومكاسبها الخاضعة للضريبة يجب التوصل إليها بالصورة الآتية :
- تؤخذ الانسائط والقوائم غير الصافية وأي دخل آخر غير صافي مما تأتي للشركة أو مستحق لها في شرق الأردن ( محسومة منه أقساط التأمين التي ردت إلى الأشخاص المؤمنين ) بفتح الميم ) والانسائط المدبوعة عند إعادة التأمين ) ثم يطرح من ذلك مبلغ احتياطي للاخطار المؤمن ضدها والتي لم يته اجلها بعد وفقا للنسبة الثبوتية التي اعتمدها الشركة في جميع معاملاتها بشأن تلك الاخطار في آخر السنة السابقة لسنة التقدير ثم يضاف إلى الحاصل مبلغ احتياطي يحسب على نفس هذا المنوال عن الاخطار التي لازال اجلها غير منته في ابتدء السنة السابقة لسنة التقدير ثم يطرح من صافي المبلغ الحاصل المقدار الحقيقي للخسائر ( خصوصا منه المبلغ الذي استرد لقاء الخطر بموجب إعادة التأمين ) ونفقات الإدارة والوكالة في شرق الأردن ونسبة عاولة لقاء نفقات مكتب الشركة الرئيسي إذا كان ذلك المكتب واقعا خارج شرق الأردن .
- ب - أما الشركات المساهمة التي تتعامل إشغال التأمين على الحياة بصورة مطلقة أو بالإضافة إلى إشغال التأمين الدائمة فإن أرباحها ومكاسبها الحاصلة من إشغال التأمين على الحياة تكون عبارة من دخل أموالها المستثمرة مطروحا منها نفقات الادارة وما فيها الممولة .
- على أنه إذا كانت أية شركة مساهمة كهذه تقبض اقساط تأمين خارج شرق الأردن فإن مقدار أرباحها ومكاسبها يحسب على أساس أن تكون نسبة تلك الأرباح والمكاسب إلى مجموع دخل الشركة الناجم عن استثمار أموالها هي عين نسبة الاقساط المقبوضة في شرق الأردن إلى مجموع الانسائط . ويحسم من مقدار الأرباح والمكاسب المحسوبة على هذا الوجه نفقات الوكالة في شرق الأردن ونسبة عاولة لقاء نفقات مكتب الشركة الرئيسي .
- ١١ - من أجل الغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر دخل المرأة المتزوجة إذا كان خاضعا للضريبة بمقتضى هذا القانون دخلا للزوج ويكون خاضعا للضريبة باسمه لا باسمها .
- ١٢ - إذا رأى مأمور التقدير أن معاملة من المعاملات التي تنزل أو تؤدي إلى تنزيل مقدار الضريبة المستحق على شخص من الأشخاص هي معطلة أو وهمية فيجوز له أن يهمل تلك المعاملة ومن ثم تقدر الضريبة المستحقة على الأشخاص ذوي العلاقة حسب مقتضى .

#### الفصل السابع - معدل الضريبة

١٣ - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة المأداة لكل شخص من الأشخاص خلاف الشركات المساهمة

هكذا من الله صل

## حسب المدة التالي :-

- عن كل جنبة تقع ضمن الـ ٢٠٠ جنبة الاولى ثلاثون ملا .  
 عن كل جنبة تقع ضمن الـ ٤٠٠ جنبة التالية خمسون ملا .  
 عن كل جنبة تقع ضمن الـ ٤٠٠ جنبة التالية خمسة وسبعون ملا .  
 عن كل جنبة تقع ضمن الـ ٤٠٠ جنبة التالية مائة ملا .  
 عن كل جنبة تقع ضمن الـ ٤٠٠ جنبة التالية مئة وخمسة وعشرون ملا .  
 عن كل جنبة تقع ضمن الـ ٤٠٠ جنبة التالية مئة وخمسون ملا .  
 عن كل جنبة من الباقي مئتان ملا .

١٤ - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لاية «شركة مساهمة» بمعدل مائة وخمسين ملا عن كل جنبة من الدخل الخاضع للضريبة للشركة المذكورة .

## الفصل الثامن - المكفون

١٥ - كل مصنف أو قيم على طابق افلاس معين من اذن المحكمة أو بمقتضى أي تشريع معمول به في شرق الاردن وكل متول أو وصي أو حارس أو لجنة يتولى أو تتولى تسيير أو رقابة أو ادارة اى ملك أو مشروع بالنيابة عن شخص فائد الاهلية يكون خاضعاً للضريبة على نفس الوجه ونفس المقدار الذي يكون فيه الشخص المذكور خاضعاً للضريبة لو لم يكن فائد الاهلية .

١٦ - أ - كل شخص « سواء اكان اردنيا ام لم يكن » غير مقيم في شرق الاردن « ويشار اليه في هذه المادة بالشخص غير المقيم » يكون خاضعاً للتقدير والضريبة باسم القيم أو الوصي على ملكه أو اللجنة المرفة عليه أو باسم وكيله القانوني أو عميله التجاري أو وكيله أو القيم على املاكه أو الفرع أو المدير المتولي ذلك سواء اكان اى من هؤلاء الاشخاص المذكورين اخيراً يقبض الدخل ام لا وذلك على نفس الوجه ونفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص غير المقيم خاضعاً للتقدير والضريبة فيما لو كان مقيماً في شرق الاردن ويقبض ذلك الدخل فعلاً . ويخضع الشخص غير المقيم للتقدير والضريبة عن اى دخل يجنيه مباشرة أو بالواسطة من اية وكالة أو حراسة أو فرع أو ادارة ويكون خاضعاً للتقدير والضريبة باسم الوكيل أو القيم (الحارس) أو الفرع أو المدير .

ب - اذا ظهر لأمر التقدير ان المقدار الحقيقي لارباح أو مكاسب اى شخص غير مقيم خاضع للضريبة باسم شخص مقيم لا يمكن التأكد منه بسهولة فيجوز لأمر التقدير ان يقدر الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على اساس نسبة مئوية معقولة من مكاسب العمل الذي يمارسه الشخص غير المقيم بواسطة أو بالاشتراك مع الشخص المقيم الذي يكون الشخص الاول خاضعاً للضريبة باسمه كما ذكر آنفاً وفي هذه الحالة يمتد نطاق احكام هذا القانون المتعلقة بتقديم الكشوف أو التفاصيل من الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن آخرين بحيث يصبح مترتباً على الشخص المقيم ان يقدم الكشوف والتفاصيل المطلوبة عن العمل الذي يمارسه الشخص غير المقيم بواسطة أو بالاشتراك معه بنفس الصورة التي يترتب فيها تقديم الكشوف أو التفاصيل عن الدخل الخاضع للضريبة من قبل الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن باقي الاهلية .

١٧ - يحصل الشخص الذي يكون خاضعاً للتقدير والضريبة بالنيابة عن شخص فائد الاهلية أو الذي يكون خاضعاً للضريبة باسم شخص غير مقيم تمة جميع الأمور التي يتطلب هذا القانون القيام بها فيما يتعلق بتقدير دخل الشخص الموكل عنه ويدفع الضريبة المستحقة عن ذلك الدخل .

١٨ - يكون المدير أو الموظف الرئيسي لاية هيئة معنوية مسؤولاً عن القيام بجميع الاعمال التي يفرضها هذا القانون بأجرائها فيما يتعلق بتقدير الضريبة المستحقة على تلك الهيئة ويدفع الضريبة .

١٩ - كل شخص يتسلم بأية صفة من الصفات دخلاً تابعاً للضريبة مما يعود لاي شخص خاضع للضريبة عن ذلك الدخل يترتب عليه ان يمد قائمة عند ما يكلفه مأمور التقدير بذلك بموجب اخطار وان يسلم تلك القائمة خلال المدة المعينة في الاخطار موقعة بإمضائه ومتضمنة :-

- أ - بياناً صحيحاً وحقيقياً بجميع مقدار الدخل المشار اليه .  
 ب - واسم وعنوان كل شخص من الاشخاص الذين يعود اليهم ذلك الدخل .  
 ونسرى على اية قائمة كهذه احكام هذا القانون فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم القوائم أو التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير بموجب اخطار .

٢٠ - كل شخص يكون مسؤولاً بمقتضى هذا القانون عن دفع ضريبة بالنيابة عن شخص آخر يجوز له ان يستوفي من الاموال التي تصل اليه بالنيابة عن ذلك الشخص مبلغاً يكفي لدفع تلك الضريبة ويبرأ من كل مسؤولية تجاه اى شخص كان بالنسبة لجميع الدفوعات التي يجبرها تطبيقاً لاحكام هذا القانون .

٢١ - اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان خاضعاً للضريبة عن سنة التقدير لو لم يتوفى او اذا توفي شخص خلال سنة التقدير نفسها او خلال سنتين من انتهائها ولم يكن قد اجري تقدير الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للمتوفى يكون ملزماً بدفع الضريبة المترتبة عليه ويحتد تمة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يتربى على المتوفى ان يقوم بها او يجبرها بمقتضى هذا القانون او بقي حياً . على انه اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير ووزع ماله الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير وجب على ذلك الممثل ان يدفع الضريبة حسب المبدأ المعمول به في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن مدد للضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور .

٢٢ - عند ما يكون شخصان أو أكثر مشتركين في ادارة مال سلم لهمتهم بصفتهم فيجوز فرض الضريبة الخاضعين لها بصفتهم تلك مجتمعين او منفردين ويكونون مسؤولين عن دفع تلك الضريبة مجتمعين ومنفردين

## الفصل التاسع - الكشوف

٢٣ - أ - يجوز لأمر التقدير ان يكلف اى شخص باخطار خطي يرسله اليه ان يزوده بكشف عن دخله وبأية بيانات اخرى قد تطلب من اجل الغايات المقصود من هذا القانون فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة وذلك خلال مدة معقولة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار المذكور .

ب - اذا لم يتسلم شخص خاضع للضريبة الاخطار المذكور في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل اليوم العشرين من شهر غور من اية سنة يكون من واجبه ان يقدم اخباراً بالأمور التقدير قبل اليوم الاول من شهر آب من تلك السنة بأنه خاضع للضريبة وكل من يخلف عن تقديم هذا الاخبار او يهمل تقديمه يعتبر انه ارتكب جرماً مخالفاً لهذا القانون .

٢٤ - يجوز لأمر التقدير عند ما يرى وكلاً رأى ذلك ضرورياً ان يرسل اخطاراً خطياً الى اى شخص يكلفه به ان يقدم وان يقدم اليه خلال مدة معقولة محددها في الاخطار كشفاً اضافياً او أكثر اسباباً بشأن اية مسألة من المسائل التي تطلب تقديم كشف بها بمقتضى هذا القانون .

٢٥ - من اجل الحصول على المعلومات التامة عن دخل اى شخص يجوز لأمر التقدير ان يرسل الى ذلك الشخص اخطاراً يكلفه فيه ان يمد وان يقدم اليه خلال مدة معقولة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار اى كشف يسميه في ذلك الاخطار او ان يحضر بنفسه او يرسل وكيله عنه أمام مأمور التقدير وان يبرز للنص الدفاتر أو المستندات أو الحسابات أو الكشوف التي قد يرى مأمور التقدير لزوماً لفحصها .

٢٦ - كل كشف أو بيان أو نموذج يستدل منه على انه قد تم عوجب هذا القانون من قبل اى شخص أو بالنيابة عنه يعتبر من جميع الوجوه انه قد تم من قبل ذلك الشخص نفسه وبغير إذن منه حسب مقتضى الحال الا اذا اقيم

هكذا من الأصل



٢٧ - يجوز لأموال التقدير أن يكلف أي موظف من موظفي الحكومة أو من موظفي أية بلدية أو هيئة عمومية أخرى أن يزوده بما قد يكون في حيازته من البيانات المطلوبة للتأليف المقصودة من هذا القانون على أنه لا يجبر الموظف المذكور بحكم هذه المادة على إنشاء أية بيانات يكون ملزماً بحكم القانون بالمحافظة على كتمانها وكل مسألة تنشأ من مقتضيات هذه المادة تقرر من قبل رئيس الوزراء ويكون قراره بصدورها نهائياً.

٢٨ - إذا حدث أن قام شخص ما بأية صفة كانت بقبض دخل ينطبق عليه هذا القانون وكان ذلك الدخل يخص شخصاً آخر أو قام بدفع أي دخل كهذا إلى شخص آخر أو لامره فيجوز لأموال التقدير أن يرسل إلى الشخص الأول اخطاراً يكلفه فيه أن يقدم خلال مدة محددة في الاخطار على أن لا تقل هذه المدة عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار كشفاً يتضمن :-

أ - بياناً صحيحاً ومضبوطاً بمقدار الدخل المذكور بكامله.

ب - واسم وعنوان كل شخص يخصه ذلك الدخل.

٢٩ - يجوز لأموال التقدير أن يرسل إلى أي شخص اخطاراً خطياً يكلفه فيه أن يقدم خلال مدة معينة في ذلك الاخطار من أن لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار كشفاً يتضمن أسماء السكان والزلاء الذين يقيمون في بيته أو فندقه أو مؤسسته في تاريخ الاخطار المذكور والذين كانوا مقيمين على هذه الصورة طيلة الأشهر الثلاثة السابقة لتاريخ الاخطار بقطع النظر عن أي غياب مؤقت وكل شخص يقصر في تقديم الكشف المذكور يعتبر أنه ارتكب جرمًا مخالفًا لهذا القانون.

٣٠ - أ - إذا كان شخصان أو أكثر يقومون مما يطرق الشركة العادية بممارسة حرفة أو عمل أو صناعة أو مهنة تخضع لدخولها لضريبة الدخل بمقتضى هذا القانون فتقدر ضريبة الدخل وتستوفي من دخل الشركة العادية الخاضع للضريبة كما لو كان دخلًا عامًا لأفراد من الأفراد ويكون الشركاء مسؤولين مجتمعين ومنفردون عن دفع المبلغ المقرر بهذه الصورة وفي هذه الحالة يكون الدخل الخاضع للضريبة مقدار دخل الشركة الناتج من الموارد المبنية في المادة الخامسة من هذا القانون بعد إجراء التزيلات المقررة بمقتضى المادة السابعة من هذا القانون.

ب - يترتب على كل شريك عندما يكلفه أمور التقدير بذلك أن يقدم كشفاً بدخل الشركة من أية سنة متوصلا إلى مقدار ذلك الدخل حسب أحكام هذا القانون وأن يضم إليه أسماء وعناوين الشركاء الآخرين مع بيان مقدار الحصة التي استحقها كل واحد من الشركاء من دخل السنة المذكورة.

ج - إذا لم يكن أحد من الشركاء مقبلاً في شرق الأردن فيقدم الكشف من قبل وكيل الشركة أو مديرها القريب في شرق الأردن.

د - تبرئ أحكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشف والتفاصيل بمقتضى اخطار من أموال التقدير على أي كشف تقضي هذه المادة بتقديمه.

٣١ - كل اخطار يصدره أموال التقدير بمقتضى هذا القانون يجب أن يكون موقفاً بتوقيع أمور التقدير أو بتوقيع أشخاص معينين من قبله لهذا الغرض ويبرئ كل اخطار كهذا صالحاً إذا كان توقيع أمور التقدير أو توقيع أولئك الأشخاص مطبوعاً أو مكتوباً عليه حسب الأصول. على أنه بالنسبة لأي اخطار خطي يصدر لشخص ما بمقتضى هذا القانون ليكلف فيه بتقديم بيانات إلى أموال التقدير وأي اخطار يصدر بمقتضى هذا القانون ليكلف فيه أي شخص أو شاهد الحضور أمام أموال التقدير يجب أن يكون موقفاً بتوقيع أمور التقدير نفسه أو بتوقيع الأشخاص المؤهلين من قبله أنفسهم وكل توقيع مثبت على اخطار يستدل منه على أنه توقيع أي شخص معين على الوجه المذكور أعلاه يعتبر أنه توقيع ذلك الشخص إلى أن يثبت الدليل على عكس ذلك.

٣٢ - يجوز تبليغ الاخطارات لأي شخص إما بتسليمه إيها بالذات أو بإرسالها في البريد المسجل إلى آخر عنوان معروف له. ويجوز إرسال الكشوف والمعلومات الإضافية والمكاتبات الناشئة عنها بمقتضى أحكام هذا القانون إلى أموال التقدير بواسطة البريد معفاة من الأجرة في غلافات مكتوب عليها عبارة « ضريبة الدخل ».

#### الفصل السادس - التقديرات

٣٣ - أ - يباشر أموال التقدير بتقدير الضريبة المستحقة على كل مكلف حالاً بمكانته ذلك بعد انتهاء المهلة المعطاة للمكلف لتقديم الكشف الخاص به.

ب - عند ما يقدم أي شخص كشفاً ما يجوز لأموال التقدير إما أن يقبل ذلك الكشف ويجري التقدير على أساسه أو أن يبين هو بامر خطي دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة بعد أن يقوم بدرس الكشوف والدفاتر والبيانات أن كان شيء منها مبالغياً أو غيراً له وفقاً للاخطارات التي يرسلها بمقتضى المادتين ٢٤ و ٢٥ من هذا القانون ومن ثم يقرر مقدار الضريبة عليه تبيناً لذلك.

ج - عندما لا يقدم أي شخص كشفاً ويرى أموال التقدير أن ذلك الشخص مكلف بدفع الضريبة بجوز لأموال التقدير أن يبين هو دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة معتمداً في ذلك على قسطه ودرايته وأن يقرر الضريبة المستحقة على الشخص المذكور تبيناً لذلك غير أن إجراء هذا التقدير بهذه الصورة لا يؤثر في التبعة المترتبة على ذلك الشخص من جراء تخلفه عن تقديم الكشف أو إجهال تقديمه.

٣٤ - أ - على أموال التقدير أن يعد جداول بالاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم حالاً بمكانته ذلك. ب - تدرج في هذه الجداول ( التي يشار إليها فيما يلي بجداول التقدير ) أسماء وعناوين الاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم ومقدار الدخل الخاضع للضريبة المأخذ لكل منهم ومقدار الضريبة المستحقة عليه وإبـ

ج - عند ما تحفظ في مكتب أموال التقدير نسخ تامة عن جميع إخبارات التقدير وعن جميع إخبارات التقدير للمبدلة تؤلف هذه النسخ جداول التقدير للذات المقصودة من هذا القانون.

٣٥ - أ - على أموال التقدير أن يتخذ التدابير لتبليغ كل شخص من الأشخاص المدرجة أسماءهم في جداول التقدير إخباراً بيلغه إيها بالذات أو بإرسالها بالبريد المسجل إلى محل إقامته الاعتيادي متضمناً مقدار دخله الخاضع للضريبة وبمقدار الضريبة المستحقة عليه كما عليه أن يخبره عن الحقوق الممنوحة له في الفقرة التالية :-

ب - إذا رغب شخص ما في أن يعترض على التقدير فيجوز له أن يبلغ أموال التقدير اعتراضاً خطياً يطلب إليه فيه أن يبيد النظر في الضريبة المقدرة عليه وأن يتحققا ويجب أن يتضمن الاعتراض المذكور جوهر الأسباب التي يستند إليها الشخص في اعتراضه على التقدير وأن يقدم هذا الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه إخبار التقدير على أنه إذا اشتهر بأموال التقدير بأن الشخص المترض على التقدير لم يتمكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة بسبب غيابه عن شرق الأردن أو مرضه أو لأي سبب آخر معقول وجب عليه عندئذ أن يمدد تلك المدة إلى الأمد الذي يراه معقولاً بالنسبة لظروف القضية.

ج - يجوز لأموال التقدير لدى تسليمة الاعتراض المشار إليه في الفقرة (ب) من هذه المادة أن يكلف مقدم الاعتراض بتزويده بالبيانات التي يراها ضرورية عن دخله وإيراز جميع الدفاتر والمستندات الأخرى الموجودة في عهده مما له علاقة بدخله كما يجوز له أن يكلف أي شخص يمتد أن في وسعه الأدلاء بينة حول التقدير الواقع أن يحضر أمامه ويجوز له أن يستجوب ذلك الشخص بأداء القسم أو بدونه على أنه يجب أن لا يستجوب بالشكبات المستعملة لدى المكلف أو وكيله أو خادمه أو أي شخص آخر يكون مؤتمناً على أسرار عمله إلا إذا طلب من المكلف نفسه.

هكذا من الأصل

د - إذا كان شخص ما من قدرت عليه الضريبة فاعترض عليها عاد فاتفق مع مأمور التقدير على المبلغ الذي ينبغي تقديره عليه فيجب تعديل التقدير بما لذلك الاتفاق ويبلغ ذلك الشخص اخباراً بمبلغ الضريبة المستحقة عليه .

هـ - إذا لم يتم الاتفاق فعلى مأمور التقدير عندئذ ان يبين مقدار الضريبة بأسر خطي وإن يجري ما ينبغي لتبليغ الامر المذكور الى الشخص الذي وقع التقدير عليه وفقاً للطريقة المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

٣٥ - مكررة - يجوز لمدير الخزينة ان يصدر امراً بان لا تصدر قرارات او امر قرار من قبل مأموري التقدير او من قبل أي مأمور تقدير ما لم تكن تلك القرارات او ذلك القرار قد ووفق عليها من قبله وفي هذه الحال لا يجوز ان تعتبر تلك القرارات او ذلك القرار نهائية ما لم تكن قد ووفق عليها من قبله وفي حالة حصول خلاف في الرأي ما بين مأمور التقدير ومدير الخزينة فيعتبر قرار مدير الخزينة قراراً نهائياً .

#### الفصل الحادي عشر - الاستئناف

٣٦ - أ - كل من لحقه اجحاف من تقدير وقع عليه وقدم اعتراضه على التقدير المذكور ولم يتمكن من الاتفاق مع مأمور التقدير حسبما هو مبين في المادة ٣٥ من هذا القانون يجوز له ان يستأنف امر التقدير الى محكمة الاستئناف .

ب - يقدم طالب الاستئناف كتابته في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ امر مأمور التقدير الى المستأنف ويجب أن يبين فيه أسباب الاستئناف بالدفعة ويكون مأمور التقدير في الاستئناف الشخص المستأنف عليه .

ج - ترى جميع القضايا المستأنفة بصورة غير علنية الا اذا امرت المحكمة بخلاف ذلك بناء على طلب أي الطرفين او لأي سبب اخر وجيه .

د - يجب على المحكمة اما ان تقر مقدار التقدير او ان تزيد او ان تبيد القضية الى مأمور التقدير لاعادة اجراء التقدير .

هـ - يبلغ مأمور التقدير المستأنف اخباراً بمقدار الضريبة المستحقة عليه وفقاً للقرار الصادر من المحكمة .  
و - تسري احكام المادة ١٣ من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ على القضايا المستأنفة بمقتضى هذا الفصل من القانون .

ز - ان تبعة اقامة الدليل على ان التقدير المشككى منه هو تقدير باهظ تقع على المستأنف .  
٣٧ - لا يجوز ابطال اية مذكورة تقدير او أي اجراء اخر يستند منه على انه متخذ بمقتضى احكام هذا القانون ولا يجوز اعتباره باطلاً او قابلاً للإبطال بمجرد وجود نقص شككي فيه كما لا يجوز ان يؤثر على مفعوله وجود خطأ أو نقص أو سهو فيه اذا كانت تلك المذكرة أو ذلك الاجراء مجزئاً ومفعوله متفقاً ومطابقاً لمقتضى معنى هذا القانون أو أي تعديل يطرا عليه .

#### الفصل الثاني عشر - التحصيل

٣٨ - في الاحوال التي يقع فيها الاعتراض على التقدير أو الاستئناف يؤجل التحصيل الضريبة الى ان يفصل في ذلك الاعتراض أو الاستئناف على انه يجوز لمأمور التقدير في اية حالة من هذه الاحوال ان يفتدع الجرم غير المختلف عليه من الضريبة ان كان هناك جرم كذلك .

٣٩ - تدفع الضريبة خلال ثلاثين يوماً من تبليغ اخبار التقدير بمقتضى المادة ٣٥ من هذا القانون على انه يجوز دفع الضريبة في الاحوال التي يتجاوز فيها مقدارها خمسين فلساً فلسطينياً على قسطين متساويين يدفع القسط الثاني منها بعد ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاق الضريبة ويجوز لوزير المالية ان يعدد تاريخ الاستحقاق اذا رأى ذلك مناسباً .

٤٠ - اذا لم تدفع اية ضريبة خلال المدة المبينة في المادة ٣٩ من هذا القانون :-

أ - يضاف الى مقدار الضريبة المستحقة الدفع مبلغ يعادل عشرين في المئة منه وتطبق على محصيل هذا المبلغ احكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل الضريبة .

ب - على مأمور التقدير ان يبلغ مذكرة تكليف الى الشخص الذي قدرت عليه الضريبة فلذا لم يتم الدفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ تلك المذكرة يجوز لمأمور التقدير ان يباشر في تنفيذ الدفع بمقتضى قانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥ .

ج - لا تعتبر الرقعة المفروضة بمقتضى احكام هذه المادة قسماً من الضريبة المدفوعة من اجل المطالبة بالإعفاء بمقتضى أي حكم من احكام هذا القانون .

٤١ - اذا كان قد ارجى استيفاء الضريبة كلها او بعضها ريثما تظهر نتيجة الاعتراض او الاستئناف فان مقدار الضريبة غير المدفوع المدين على اساس التقدير الذي تقرر في الاعتراض او الاستئناف حسبما تكون الحالة يصبح مستحق الدفع خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي تسلم فيه المسكف اخباراً بالضريبة المستحقة عليه واذا لم يدفع هذه الضريبة خلال تلك المدة تطبق عليه احكام المادة السابقة .

٤٢ - أ - اذا كان لدى مأمور التقدير في اية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بان شخصاً قدرت عليه الضريبة يحتل ان يبادر شرق الاردن قبل ان تصبح هذه الضريبة مستحقة الدفع بمقتضى احكام المادتين ٣٩ او ٤١ من هذا القانون بدون ان يدفع الضريبة فيجوز له ان يرسل الى ذلك الشخص اخطاراً خطياً يكلفه فيه دفع الضريبة خلال مدة تمين في الاخطار ويحتشد تصبح الضريبة مستحقة الدفع عند انتهاء المدة المبينة بهذه الصورة فلذا لم تدفع او لم تعط كفاً على دفعها بالشكل الذي يقع به مأمور التقدير فلها محصل فوراً بالصورة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من هذا القانون .

ب - اذا كان لدى مأمور التقدير في اية حالة معينة ما يحمله على الاعتقاد بان الضريبة المستحقة على أي دخل خاضع للضريبة قد يتبدل او اداؤها فيما بعد فيجوز له في أي وقت من الاوقات وحسب مقتضى الحالة ان يقوم بما يأتي :-

١ - ان يكلف فوراً أي شخص باخطار خطي يرسله اليه ان يقدم كشفاً بذلك الدخل مع تقديم البيانات خلال مدة يبينها في الاخطار .

٢ - ان يقدر الضريبة على ذلك الشخص بما تقدر الدخل المبين في الكشف او اذا لم يقدم او اذا لم يتفق مأمور التقدير بالكشف المذكور ان يقدر الضريبة عليه بالمبلغ الذي يراه معقولاً .

٣ - ان يكلف الشخص المقدرة عليه الضريبة باخطار خطي يرسله اليه ان يقدم في الحال كفاً على دفع الضريبة بصورة يرضى بها مأمور التقدير .

ج - يبلغ اخبار التقدير بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذه المادة الى الشخص الذي قدرت عليه الضريبة عليه وتكون كل ضريبة مقدرة بهذه الصورة ( بمقتضى احكام الفقرة (ب) من هذه المادة ) مستحقة الدفع عند ارسال طلب خطي يدفعها موقع من مأمور التقدير اذا لم تدفع الضريبة المذكورة محصل فوراً بالصورة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون الا اذا قدمت كفاً على دفعها بالشكل الذي يقع به مأمور التقدير .

د - كل من دفع الضريبة بمقتضى طلب اصدره اليه مأمور التقدير او قدم كفاً على دفعها بمقتضى احكام هذه المادة يكون له حق الاعتراض والاستئناف المولين له بالمادتين ٣٥ و ٣٩ من هذا القانون ويجري تدوير المبلغ الذي دفعه وفقاً لنتيجة ذلك الاعتراض او الاستئناف .

٤٣ - يجوز اقامة الدعوى لدى الحاكم ذات الاختصاص من قبل وزير المالية لتحصيل الضريبة مع جميع نفقات المحاكمة من الشخص القائمة عليه الدعوى باعتبارها ديناً مستحقاً لحكومة شرق الاردن كما يجوز تحصيلها بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من هذا القانون .

هكذا من الاصل



## الفصل الثالث عشر - الرديات

- ٤٤ - أ - إذا ثبت لحد قناعة مأمور التقدير أن شخصا من الأشخاص قد دفع عن إية سنة من سني التقدير مبلغا من الضريبة يزيد بالتزويل أو غيره على المقدار الصحيح المستحق عليه فيجب لذلك الشخص أن يسترد المبلغ الزائد الذي دفعه وكل مطالبة باسترداد الضريبة بمقتضى هذه المادة يجب أن تقدم خلال سنتين من نهاية سنة التقدير المتعلق بها ويصدر مأمور التقدير شهادة بالمبلغ الواجب رده وتقوم وزارة المالية عند تسلمها هذه الشهادة برد المبلغ المذكور فيها.
- ب - فيما عدا المبالغ الجائز ردها نتيجة الفصل في أي اعتراض أو استئناف لا ترد الضريبة عن إية سنة تقدير إلى أي شخص تخلف عن تقديم كشف عنها أو إهمل ذلك أو قدرت الضريبة المستحقة عليه بما يزيد على المبلغ المبين في الكشف بشرط أن يكون قد وصل إلى ذلك الشخص اخبار بالضريبة المقدرة عليه عن تلك السنة إلا إذا اقيم الدليل على وجه يقنع به وزير المالية أن إهمال ذلك الشخص أو تخلفه عن تقديم كشف صحيح مضبوط لم يكن مبعثه احتيال أو فعل أو إغفال مقصودين.
- ج - كل من وقع عليه اجحاف من جراء قرار أصدره وزير المالية أو أصدره مأمور التقدير بشأن المبلغ الواجب رده بمقتضى احكام هذه المادة يحق له استئناف ذلك القرار كما لو كان قد ناله اجحاف من جراء تقدير الضريبة عليه.

## الفصل الرابع عشر - الجرائم والعقوبات

- ٤٥ - كل من يخالف احكام هذا القانون أو أي نظام أو اعلان صادر بمقتضاه أو يقصر في العمل بمقتضى هذا القانون أو أي نظام أو اعلان صادر بمقتضاه يعاقب - إذا لم يكن قد نص على عقوبة خاصة لفعله ذلك - بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها فلسطينيا.
- ٤٦ - كل من يأتي اسرا من الامور الآتية بدون عذر مقبول :-
- أ - يقدم كشفا غير صحيح وذلك بإغفال أو انقاص أي دخل مكلف بتقديم كشف به بمقتضى هذا القانون أو؛
- ب - يعطي معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بأي امر أو مسألة تؤثر في مسؤوليته أو في مسؤولية أي شخص آخر يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيها فلسطيني ويضغف مبلغ الضريبة الذي خفض عنه نتيجة ذلك الكشف أو غير الصحيح أو تلك المعلومات غير الصحيحة أو يضغف المبلغ الذي كان سيخفض عنه فيما لو قبل ذلك الكشف أو تلك المعلومات على أنها صحيحة.
- ٤٧ - كل من يأتي أي فعل من الافعال التالية عن عمد وقصد بشية تجب دفع الضريبة أو مساعدة غيره على تجنب دفعها :-
- أ - يغفل في أي كشف قدم بمقتضى هذا القانون دمج دخل يجب درجة في الكشف المذكور أو.
- ب - يدرج أي بيان كاذب أو بقعة غير صحيحة في أي كشف قدم بمقتضى هذا القانون أو.
- ج - يعطي أي جواب كاذب شقوي أو كذابي على أي سؤال أو طلب وجه إليه للحصول على معلومات ونقا لاجرام هذا القانون أو.
- د - يمد أو يحفظ أو يسمح بأعداد أو يحفظ إية دفاتر حسابات مزورة أو قيود أخرى مزورة أو يزور أو يسمح بزيور إية دفاتر حسابات أو قيود أو.
- هـ - يستعمل إية خيلة أو خدعة مما كان نوعها أو يسمح باستعمال إية خيلة أو خدعة.
- و - يعاقب بغرامة تبلغ ثلاثة اثمان مقدار الضريبة المستحقة عليه بمقتضى احكام هذا القانون عن سنة التقدير التي ارتكب الجرم نظاما أو ارتكب خلالها بالإشفاق إلى ذلك يعاقب إما بغرامة لا تتجاوز مائة جنيها أو بالسجن مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بهاتين العقوبتين معاً.

- ٤٨ - أن اتخاذ الاجراءات أو فرض عقوبة أو غرامة أو حبس بمقتضى هذا القانون لا يفي أي شخص من مسؤولية دفع ضريبة الدخل المكلف بدفعها أو التي قد يصبح مكلفا بدفعها.
- ٤٩ - لا تؤثر احكام هذا القانون في إية اجراءات جزائية يمكن اتخاذها بمقتضى أي قانون آخر.

## الفصل الخامس عشر - صلاحية إصدار النظم

- ٥٠ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة سمو الأمير المظلم أن يصدر من حين إلى آخر أنظمة لتنفيذ احكام هذا القانون ويجوز بصورة خاصة وبدون اجحاف بإصلاحه العامة في إصدار الأنظمة أن ينص في تلك الأنظمة على :-
- أ - تعيين المدة التي يجب خلالها إجراء إية مسألة إذا لم تكن المدة المذكورة معينة في هذا القانون.
- ب - نماذج الكشف والادعاءات والأوامر والاختصاصات والإخبارات والاعلانات بمقتضى هذا القانون.
- ج - طريقة تنفيذ احكام إية مادة من مواد هذا القانون.

في ٢٣ ذوالحجسة ١٣٦٤ الموافق ١١/٢٨/١٩٤٥

(عبد الله)

وكيل رئيس الوزراء  
نهي هاشموكيل وزير المالية والاقتصاد  
مسلم المطار

## مناطق ضريبة الدخل

بمناسبة شعور وظيفة مأمور تقدير ضريبة الدخل لمنطقة البلقاء فقد قررت تعديل مناطق ضريبة الدخل الملحق عنها في العدد ٨٢٦ من الجريدة الرسمية على الوجه التالي :-

## ١ - المنطقة الاولى

وتشمل اقصية عمان وماذا والكرك والطويلة ومان والمقبة ويقوم بإعمالها مأمور التقدير عبد الرحمن بك عبد المهدي.

## ٢ - المنطقة الثانية

وتشمل اقصية السلط وأربد وجرش وعجلون ومحطات شركة بتروال المراق ومنطقتي بلدية المرق و الزرقاء ، ويقوم بإعمالها مأمور التقدير علي بك روجي.

٣ - تعتبر عمان مركزا للمأموري التقدير.

٤ - يعتبر هذا الترتيب نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ صدور هذا الاعلان.

١٩٤٥/١٠/١٦

وزير المالية والاقتصاد  
محمد التريفي

هكذا من المأمور